محاولات الوحدة بين إمارات الخليج - محاولة الاتحاد التساعي وأسباب إخفاقها (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

الباحثة/ فاطمة راشد على النقبي
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

تحت إشراف
د. عبدالله سليمان المغني
أستاذ مشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة خورفكان

الملخص:

تتيح للإمارات الصغيرة سبل التنمية والتطور؛ حيث تسهم الإمارات الغنية في رفع مستوى الإمارات الصغيرة. وتشكل كياناً اتحادياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، يستطيع حماية أمنه الداخلي والخارجي في المنطقة. وجهت الدعوة للإمارات المتصالحة وقطر والبحرين، على أمل أن يكون الاتحاد تساعياً، وذلك في اجتماع إمارة دبي من ٢٥ – ٢٧ فبراير ١٩٦٨م وأعلنت الموافقة المبدئية على الاتحاد، وعلى الأسس التالية، تشكيل مجلس أعلى من الحكام تكون رئاسته بالتناوب؛ وذلك في موعد أقصاه ٣٠ أغسطس ١٩٦٨م، إلا أن هذه الاجتماعات استمرت أكثر من سنتين، في محاولة للوصول إلى نتائج إيجابية للاتحاد ولكن دون جدوى؛ حيث اعلنت قطر والبحرين استقلالهما منفردين، الأمر الذي أدى إلى اجتماع حكام الإمارات بصورة أكثر حرصاً، فتم إعلان الاتحاد في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م الذي يتألف من إمارة أبو ظبي، وإمارة دبي، وإمارة الشارقة، وإمارة عجمان، وإمارة أم القيوين، وإمارة الفجيرة

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٣٩)، يوليه ٢٠٢٣.

تعتبر الدراسة من أوائل الدراسات التاريخية التي تتناول موضوع تطور دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخياً منذ مرحلة الاتحاد التساعي لعام ١٩٦٨ وتوصف كافة الأحداث التاريخية التي مر بها الاتحاد التساعي منذ نشأته وحتى انتهاؤه، كما أنها تبين الخطوات التي مرت بها المنطقة بعد هذه الفترة وصولاً إلى مرحلة اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١.

إن موضوع الدراسة من المواضيع المهمة التي لم تنل نصيبها من البحث التاريخي، ولم يتم تناولها بشكل تاريخي مفصل وهو ما يفسر قلة الدراسات الإماراتية حولها، تتمحور الإشكالية في التساؤل التالي: كيف نشأت فكرة الاتحاد التساعي وكيف أخفقت؟

ومن أبرز النتائج أن مسيرة الاتحاد هي مسيرة نبيلة ومشرفة يعتز بها كل مواطن وكل عربي ومسلم في هذا الوطن ويسمى كل مجتمع لأن يصل إلى ما وصلت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة .

الكلمات الدالة: الاتحاد التساعي – إخفاق مساعي الاتحاد – دولة الإمارات العربية المتحدة– الأسباب السياسية.

Attempts at unity among the Gulf emirates - the attempt of the ninth union and the reasons for its failure

Abstract:

The Union achieves economic, political, cultural and social ambitions through which the small emirates provide the means of development and development, where the rich emirates contribute to raising the level of the small emirates. It constitutes a federal political, economic and military entity capable of protecting its internal and external security in the region. The Trucial States, Qatar and Bahrain, in the hope that the Union would be a ninth, were invited at the meeting of the Emirate of Dubai from 25 to 27 February 1968 and announced the initial approval of the Union, and on the following grounds, the formation of a Supreme Council of Rulers whose presidency would be rotated, no later than August 30, 1968, but these meetings lasted more than two years, in an attempt to reach positive results for the Union, but to no avail, as Qatar and Bahrain declared their independence alone, which led to the meeting of rulers The UAE was declared more carefully, so the union was declared on the second

of December 1971, which consists of the Emirate of Abu Dhabi, the Emirate of Dubai, the Emirate of Sharjah, the Emirate of Ajman, the Emirate of um Al Quwain, and the Emirate of Fujairah

The study is considered one of the first historical studies that deal with the subject of the development of the United Arab Emirates historically since the stage of the ninth union of 1968 and describes all the historical events that the ninth union went through from its inception until its end, and it also shows the steps that the region went through after this period until the stage of the union of the United Arab Emirates in 1971.

The subject of the study is one of the important topics that did not receive its share of historical research, and it was not dealt with in a detailed historical manner, which explains the lack of Emirati studies on it, the problem revolves around the following question: How did the idea of the nine-year union arise and how did it fail\؟

One of the most prominent results is that the march of the Union is a noble and honorable march that every citizen and every Arab and Muslim in this country is proud of, and every society is called to reach what the United Arab Emirates has reached.

Keywords: The Ninth Union - The failure of the Union's efforts - The United Arab Emirates - Political reasons.

مقدمة:

أول مظاهر التقارب إعلان دبي وأبو ظبي في ١٨ فبراير عام ١٩٦٨ عن قيام اتحاد بين الإمارتين وتوجيه الدعوة لباقي حكام الإمارات التسع للانضمام إليه ولقد كانت بداية هذا الإعلان هي الخطوة التي حققتها الإمارتان نحو تسوية الخلافات فيما بينهما حول الحدود في اجتماع بين حاكمي الإمارتين في منطقة السميح بدبي وعقدهما الإتفاقية الثنائية، والتي كان من المفروض أن تكون نواة للإتحاد التساعي ولكنها بقيت مع ذلك أساس اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة ومن أبرز ما جاء به الاتفاق إنشاء كيان له علم واحد، وتناط به المسؤوليات الآتية: التنسيق بين السياسات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي وتنظيم خدمات الصحة والتعليم وتنظيم مسؤولية الجنسية والهجرة كما يناط بالإتحاد اختصاصات السلطة التشريعية الموكولة للإتحاد

وفي المجالس المشتركة التي يتم الإتفاق عليها أما الشئون التي لا تدخل في الإتحاد فهي من اختصاص حكومة كل إمارة على حدة. ودعوة إخوانهم حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك.

أهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التاريخية التي تتناول موضوع تطور دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخياً منذ مرحلة الاتحاد التساعي لعام ١٩٦٨ وتوصف كافة الأحداث التاريخية التي مر بها الاتحاد التساعي منذ نشأته وحتى انتهاؤه، ولكن الدراسات لا تعتبر كافية كونها لم تسلط الضوء بشكل معمق على أسباب إخفاق الاتحاد التساعي، كما أنها تبين الخطوات التي مرت بها المنطقة بعد هذه الفترة وصولاً إلى مرحلة اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١.

مشكلة الدراسة:

إن موضوع الدراسة من المواضيع المهمة التي لم تنل نصيبها من البحث التاريخي، تتمحور الإشكالية في التساؤل التالي: كيف نشأت فكرة الاتحاد التساعي وكيف أخفقت؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي التالي:

١) كيف تبلورت فكرة تكوين الاتحاد السباعي ؟
٢) ماهي المبررات والدوافع وراء إنشاء الاتحاد التساعي؟
٣) ما هي خطوات إنشاء الاتحاد التساعي؟
٤) كيف انتهى الاتحاد التساعي؟

أهداف الدراسة:

١) بيان ماهية الاتحاد التساعي وأطرافه ومبرراته وظروف إنشاؤه.
٢) تسليط الضوء على الفترة التاريخية لمنطقة الخليج العربي التي تم خلالها الاتحاد التساعي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧١.
٣) تحليل الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة في فترة الاتحاد التساعي وصولاً إلى مرحلة الاتحاد وإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج البحث التاريخي كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف موضوع الدراسة من الناحية النظرية في سياق ما يتوفر لدى الباحثة من مراجع تاريخية ووثائق. كما تعتمد الدراسة أيضاً على المنهج التحليلي من خلال تحليل الوقائع التاريخية والأحداث التاريخية لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فترة الاتحاد التساعي مروراً بالفترة التاريخية منذ عام ١٩٦٨ حتى مرحلة الاتحاد.

الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان :" التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة "[١].

بينت الدراسة أنه في بداية الخمسينات من القرن الحالي، وضع في السياسة البريطانية اتجاه يرمي إلى محاولة إنشاء كيان موحد، يضم إمارات الخليج العربي، وبصفة خاصة إمارات الساحل المتصالح السبع التي بسطت عليها بريطانيا سيطرتها منذ عام ١٨٢٠م، بوسائل عديدة، اتخذت شكل اتفاقات لتنظيم الملاحة ومعاهدات مانعة، بلغت جملتها أكثر من ٢١ اتفاقية ومعاهدة لا تزال حتى اليوم سارية المفعول ولقد كان ظهور مثل هذا الاتجاه يمثل تحولاً في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة فمنذ أن وصلت بريطانيا إلى الخليج العربي،

لم تتخل في سياستها عن مبدأ المحافظة على الوضع القائم في المنطقة وتجميد التقسيمات الراهنة فيها، وعدم السماح بقيام أي نوع من الوحدة بين إمارات الخليج، ومع ذلك فإن هذا التحول لم يكن يعكس وقتها تغييراً حقيقياً في ((أهداف)) السياسة البريطانية في المنطقة بقدر ما كان يعبر عن تفكير بريطانيا في ((أسلوب)) آخر يتناسب مع ظروف المنطقة الجديدة، ويحقق نفس الأهداف، ولعله كان واضحاً وقتها، إن هذا التحول في السياسة البريطانية، قد تواكب ظهوره مع تزايد تدفق البترول بكميات تجارية في مناطق جديدة من الخليج، ومع دخول الولايات المتحدة بشكل فعال كشريك جديد في عملية استغلال هذا البترول. ومنذ ذاك التاريخ، وجدت فكرة إنشاء كيان سياسي موحد لإمارات الخليج العربي، مظاهرها في السياسة البريطانية، وفي الفكر البريطاني على السواء، ففي عام ١٩٥٢م تبلورت الفكرة في أول تطبيق عملي لها تمثل في إنشاء مجلس استشاري تحت إشراف بريطانيا يضم حكام الإمارات السبع ويجتمع مرتين في السنة، وقد حاولت بريطانيا في ذلك الوقت التعامل مع الإمارات الصغيرة عن طريق هذا المجلس، إلا أن المحاولة لم تسفر عن نجاح، فعمدت بريطانيا إلى حث الإمارات الكبرى في منطقة الخليج العربي، على الانضمام لحلف بغداد غداة إنشائه عام ١٩٥٥م، ومع ذلك فقد لقيت هذه المحاولة مصير سابقتها

دراسة : فاطمة الحاج عبد الله محمد الحبروش، بعنوان :" التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح، من مطلع القرن العشرين وحتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة توثيقية، ٢٠١٤.

بينت الدراسة أن **التطورات التي ساهمت في قيام الاتحاد بعد الحرب العالمية الثانية:** بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات تحمل اتجاهات للإصلاح الاجتماعي والنهوض الثقافي والاقتصادي في العالم العربي وانعكست على منطقة الخليج بصفة عامة وإمارات الساحل بصفة خاصة، حيث بدأ تصميم سكان الإمارات على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية. هذه الرغبة في النهضة والرقي أدت إلى التغييرات التي حدثت في إمارات الساحل (الإمارات المتصالحة) بين عامي ١٩٤٥ – ١٩٧١ م وظهور البترول في تلك الفترة في أبوظبي وتسلم الشيخ زايد بن سلطان حكم الإمارة قد أعطى التغييرات أبعاداً ومعاني جديدة. وساهم ذلك في سرعة التجديد والتحديث، ومهد لتغيرات جوهرية في خريطة الإمارات السياسية. والمرحلة الممتدة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧١ يمكن أن نقسمها إلى ثلاث فترات تضمنت تغييرات ونشاطات جديرة بالذكر. الفترة الأولى: تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ إلى نهاية الخمسينيات ١٩٥٩ م. الفترة الثانية: تمتد من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٦ والتي تولى فيها الشيخ زايد بن سلطان حكم إمارة أبوظبي. الفترة الثالثة: تمتد من عام ١٩٦٦ إلى قيام الاتحاد بين الإمارات المتصالحة وتكوين دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١.

وعليه فإن الدراسة تتناول الموضوعات التالية:

أولاً: بدايات فكرة الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج

١) ظروف نشأة الاتحاد التساعي
٢) المطلب الثاني: فكرة الاتحاد التساعي
٣) المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي للاتحاد التساعي

ثانياً: عوامل إخفاق الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج

١) العوامل الداخلية والخارجية
٢) المشكلات الدستورية والقانونية التي اعترضت الاتحاد التساعي
٣) المشكلات الرئيسية ذات الطابع التنظيمي

- الخاتمة
- النتائج
- التوصيات

أولاً: بدايات فكرة الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج

نتناول في هذا المبحث ظروف نشأة الاتحاد التساعي وخطواته والجانب الاقتصادي من خلال الفقرات التالية:

١)ظروف نشأة الاتحاد التساعي

في بداية الخمسينات من القرن الحالي، وضع في السياسة البريطانية اتجاه يرمي إلى محاولة إنشاء كيان موحد، يضم إمارات الخليج العربي، وبصفة خاصة إمارات الساحل المتصالح السبع التي بسطت عليها بريطانيا سيطرتها منذ عام ١٨٢٠م، بوسائل عديدة، اتخذت شكل اتفاقات لتنظيم الملاحة ومعاهدات مانعة، بلغت جملتها أكثر من ٢١ اتفاقية ومعاهدة لا تزال حتى اليوم سارية المفعول(١).

ولقد كان ظهور مثل هذا الاتجاه يمثل تحولاً في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة فمنذ أن وصلت بريطانيا إلى الخليج العربي، لم تتخل في سياستها عن مبدأ المحافظة على الوضع القائم في المنطقة وتجميد التقسيمات الراهنة فيها، وعدم السماح بقيام أي نوع من الوحدة بين إمارات الخليج، ومع ذلك فإن هذا التحول لم يكن يعكس وقتها تغييراً حقيقياً في ((أهداف)) السياسة البريطانية في المنطقة بقدر ما كان يعبر عن تفكير بريطانيا في ((أسلوب)) آخر يتناسب مع ظروف المنطقة الجديدة، ويحقق نفس الأهداف، ولعله كان واضحاً وقتها، إن هذا التحول في السياسة البريطانية، قد تواكب ظهوره مع تزايد تدفق البترول بكميات تجارية في مناطق جديدة من الخليج، ومع دخول الولايات المتحدة بشكل فعال كشريك جديد في عملية استغلال هذا البترول(٢).

ومنذ ذاك التاريخ، وجدت فكرة إنشاء كيان سياسي موحد لإمارات الخليج العربي، مظاهرها في السياسة البريطانية، وفي الفكر البريطاني على السواء، ففي عام ١٩٥٢م تبلورت الفكرة في أول تطبيق عملي لها تمثل في إنشاء مجلس استشاري تحت إشراف بريطانيا يضم حكام الإمارات السبع ويجتمع

مرتين في السنة، وقد حاولت بريطانيا في ذلك الوقت التعامل مع الإمارات الصغيرة عن طريق هذا المجلس، إلا أن المحاولة لم تسفر عن نجاح، فعمدت بريطانيا إلى حث الإمارات الكبرى في منطقة الخليج العربي، على الانضمام لحلف بغداد غداة إنشائه عام ١٩٥٥م، ومع ذلك فقد لقيت هذه المحاولة مصير سابقتها(٣).

وخلال العشر سنوات التالية (١٩٦٥-١٩٥٥م) لم تظهر بادرة عملية لتكرار المحاولة بشكل جدي، وإن بقيت فكرتها تتردد بين بريطانيا، وكان أبرز من نادوا بها في ذلك الوقت، وزير الدولة البريطانية السابق الذي نشرت له صحيفة ((الهير الد تريبيون)) الأمريكية في آب/ أغسطس ١٩٥٧م سلسلة من المقالات، دعا فيها إلى تأسيس مجلس دولي، ساهمت فيه دول المنطقة المنتجة للبترول، والناقلة والدول الأجنبية المستغلة بواسطة شركاتها البترولية، وذلك باسم تنظيم الانتفاع ببعض عوائد البترول في المشروعات العمرانية في الشرق الأوسط، كما دعا إلى إنشاء ((حلف الخليج الفارسي)) على حد تسميته له تساهم فيه بريطانيا وباكستان وإيران والعراق من دول حلف بغداد ويفتح الباب لغيرها، ويعتمد على تأييد الولايات المتحدة(٤).

وقد قفزت الفكرة مرة أخرى إلى حيز الوجود العلمي، في مواجهة ما أقره مؤتمر القمة العربية الأول الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤م بشأن تحقيق وجود الجامعة العربية في منطقة الخليج العربي وإنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج، تساهم في تمويله الجمهورية العربية المتحدة، مع الدول الواقعة في المنطقة أو بالقرب منها وهي السعودية والكويت والعراق، فقد سارعت بريطانيا إلى اتخاذ إجراءات لمنع دخول البعثة التي عينتها الجامعة العربية إلى المنطقة ودعت حكام الإمارات السبع مع حاكمي قطر والبحرين، لعقد مؤتمر في دبي، وذلك لتوفير التمويل اللازم لتنمية إمارات الخليج تحت الإشراف البريطاني(٥).

ونلاحظ من خلال هذه التطورات أن فكرة إنشاء كيان سياسي موحد

لإمارات الخليج العربي هي فكرة بريطانية الأصل، وأن الهدف الأساسي من ظهورها، كان مجرد توفير صيغة جديدة لضمان المصالح العربية في المنطقة، ومصالح بريطانيا بالدرجة الأولى وعدم السماح بأي وجود منافس، ولم يكن شعار تنمية إمارات الخليج وتطويرها سوى غطاء شكلي لهذه الأهداف.

وإذا كانت هذه الخطوط يمكن أن تحدد لنا الأساس التاريخي للفكرة إلا أن ظهور اتحاد الإمارات العربية بشكله الراهن يرتبط في الأساس بالتطورات السياسة التي شهدتها المنطقة خلال عام ١٩٦٨م بصفة خاصة وعلى وجه التحديد بالقرار الذي أعلنه أمام مجلس العموم البريطاني، في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨م رئيس وزراء بريطانيا والذي يقضي بسحب جميع القوات البريطانية من منطقة شرقي السويس وتصفية قواعدها العسكرية في الخليج العربي والشرق الأقصى، قبل عام ١٩٧١م[٦].

ولعل مناقشة قيمة هذا القرار بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، تلقي الضوء على جوانب هامة أولها طبيعة وحجم ودور الوجود العسكري البريطاني نفسه في المنطقة، ثم الآثار التي يمكن أن يثيرها انتهاء هذا الوجود من وجهة نظر حكام المنطقة ويتمثل الوجود العسكري البريطاني في الخليج، الذي بدأ بشكل فعال منذ عام ١٩١٤م بإرسال بريطانيا لأول حامية عسكرية إلى البحرين، في قوة بشرية تصل إلى ٧ آلاف جندي ومجموعة من القواعد العسكرية المجهزة على أحدث النظم منها ثلاث قواعد في البحرين قاعدة ((الجفير)) وقاعدة ((المحرق)) الجوية، وقاعدة ((الحملة)) التي تعد أضخم وأحدث القواعد الجوية في المنطقة، وذلك بالإضافة إلى عدد من القواعد الموزعة بين إمارة الشارقة وقطر وأبو ظبي، ورأس الخيمة وقد أصبحت منطقة الخليج العربي تمثل المركز الإستراتيجي الأول لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد انسحابها من عدن، وبعكس توزيع القواعد البريطانية في المنطقة، بالإضافة إلى الجانب الإستراتيجي لمستوى العلاقة بين هذه الإمارات، وبريطانيا، ودرجة الارتباط بها وهو ما يبدو أيضاً وبشكل واضح في توزيع ممثلي بريطانيا السياسيين في

المنطقة حيث يتخذ المقيم السياسي البريطاني، وهو الممثل الرسمي لبريطانيا في منطقة الخليج من إمارة البحرين مقراً له بينما يقتصر وجود الوكلاء السياسيين البريطانيين على إمارات أبو ظبي ودبي وقطر(٧).

من ومن هنا فلقد كان إعلان بريطانيا لقرار انسحابها من الخليج نزولاً على حقائق الأزمة الاقتصادية التي تواجهها مدعاة لإثارة وتحريك عدد من الاطماع والمشروعات على قرار ما شهدته منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب السويس كانت كلها تدور حول البحث عن بديل للوجود البريطاني يحفظ المصالح الإستراتيجية للغرب في المنطقة، ويحقق ملء الفراغ الذي سينجم عن انسحاب القوات البريطانية منها فرأينا إيران تجدد دعواها السابقة في إمارة البحرين، بينما ظهرت في الأفق مشروعات تسعى لإيجاد نظام جماعي للأمن الإقليمي، عن طريق عقد اتفاقات خاصة بين إمارات الخليج العربي مع بعضها البعض تحت رعاية دولة كبرى(٨).

٢)فكرة الاتحاد التساعي

خلال الفترة ٢٥ – ٢٧ فبراير ١٩٦٨ انعقد في دبي مؤتمر أخوة الاتحاد والمعنقد في جو مفعم بالصراحة والصدق والتفاهم وحسن الطوية وأسفر المؤتمر عن صدور بيان مشترك يعلن قيام اتحاد بين الإمارات التسع في الخليج العربي يحمل اسم اتحاد الإمارات العربية وقد أرست هذه الاتفاقية قواعد اتحاد الإمارات العربية ككيان سياسي موحد كما رسمت ببنودها السبعة عشر تصوراً عاماً لهذه الدولة الجديدة وأجملت كل أهدافها في البند الأول منها الذي نص على ما يلي(٩):

١. ينشأ اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي الإمارات المتعاقدة ويسمى اتحاد الإمارات العربية.
٢. يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها

ورخائها ودعم احترام كل منها لاستقلال الأخرى وسيادتها وتمثيلها الخارجي وتنظيم الدفاع عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة خاصة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة.

غير أن فشل مباحثات الاتحاد التساعي لم ينل من عزيمة الراغبين فعلاً في إقامة الاتحاد العتيد وفي مقدمتهم سمو الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبوظبي الذي جدد دعوته في ٢٨ يونيو ١٩٧١ إلى بقية حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة للتداول في شأن عقد مجلس حكام الإمارات المتصالحة وتحويل مكتب تطوير الإمارات إلى حكومة اتحادية وكان هذا المكتب بدء اجتماعاته بالفعل منذ ٢٥ يونيو على أثر التطورات الأخيرة لإعداد الدراسات المتعلقة بإتمام الاتحاد السباعي فيما يتعلق بشؤون الأمن الداخلي وقوة الدفاع ومسائل الجنسية والجوزات واقتراح جدول أعمال لاجتماع الحكام الذي اقترح أن يتم في ٥ يونيو ١٩٧١[١٠].

وفي الثاني من ديسمبر ١٩٧١ تم الإعلان عن قيام هذه الدولة وبوشر العمل بدستورها المؤقت وإنهاء كافة المعاهدات الخاصة التي كانت تربط هذه الأمارات مع بريطانيا وتم توقيع معاهدة صداقة جديدة بين بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة.[١١]

يتضح مما سبق أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تولد بسهولة، فقد تمت ولادتها بين عواصف المتغيرات الدولية. التي أدت إلى قرار الانسحاب ومخاطر الضعف العربي الذي بدأ خاصة بعد يونيو ١٩٦٧ ومشاكل الخلافات بين دول الخليج أو حتى بين الإمارات التي شكلت الاتحاد. وبصرف النظر عن كل ما قيل وسجل من انتقادات حول قيام هذه الدولة فإنها في نهاية الأمر قد استقرت ككيان سياسي واضح المعالم في منطقة الخليج.

٣) الجانب الاقتصادي للاتحاد التساعي

بالطبع كان أهم ما أسفرت عنه اجتماعات الاتحاد التساعي في الدوحة خلال أكتوبر ١٩٦٨، ذلك الطابع العملي الذي اكتسته قرارات الحكام . فقد بدا حينها أنهم يريدون دخول التجربة من بابها الصحيح، بعيداً عن الضجيج والصخب والأحلام التي خالطت تجارب وحدوية أخرى لم يقدر لها النجاح، عندما حاول أصحابها إنزالها من غيوم الأيديولوجيا إلى أرض الواقع. ولم يكن هناك أفضل ولا أقصر من ثلاثة طرق محددة ليصبح الحلم حقيقة واقعة ... جيش موحد واقتصاد مشترك ودستور واحد(١٢).

أما بالنسبة للاقتصاد، فقد وضع قادة الاتحاد التساعي خلال قمتهم بالدوحة في أكتوبر عام ١٩٦٨، أعينهم عليه باعتباره محركاً أساسياً يمكن أن يساعد في تحقيق أمرين بالغي الأهمية،

الأول: تشييد بنية اقتصادية حديثة تلبي احتياجات شعوب المنطقة لجني ثمار النفط، طالما أن الغرض من الوحدة – بعيداً عن الأيديولوجيا – كان هو رفاهية المواطنين بالأساس الذين كانوا في أمس الحاجة للخدمات الأساسية من مرافق عامة وتعليم وصحة وفرص عمل ومستوى معيشي لائق، في مجتمعات تريد الانعتاق من ظروف تاريخية فرضت عليها لسنوات طويلة وحالت بينها ومكتسبات الحداثة(١٣).

والثاني: الإسراع في عملية الوحدة وتمتين أواصرها ودعم أركانها بدمج الإمارات التسع في شبكة واحدة من المصالح والمنافع الاقتصادية التي يستفيد منها جميع الأطراف على كل المستويات. ولإنجاز هذا الهدف قرر القادة الاتفاق مع خبير اقتصادي لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات التسع(١٤).

وجاء نص القرار كالآتي "يجري الاتصال بخبير اقتصادي لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات تمهيداً لوضع خطة اقتصادية

شاملة لها خلال مدة معينة ومعقولة. ويراعى منح الأولوية في تطبيق شتى تدابير الإصلاح والتعمير التي ستنبثق من دراسة الخبير، للإمارات التي تمس حاجتها أكثر من غيرها إلى سرعة رفع مستويات المرافق العامة فيها"(١٥).

ولم يكن يغيب عن ذهن الحكام، في غمرة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، التي تواجه سعيهم على طريق الوحدة، ضرورة الاتفاق على عقد توافقي مشترك ملزم للجميع، للسير على هداه في تنظيم مختلف شؤون الدولة المرجوة. وكانوا يعون أن ذلك العقد هو الدستور الذي كان يمثل بدوره قاعدة أساسية لبناء دولة حديثة مستوفية الأركان.

وانطلاقا من هذا الوعي، قرر القادة خلال اجتماع الدوحة إنشاء لجنة ثلاثية لدراسة استيضاحات الخبير الدستوري المساعد لوضع دستور اتحاد الإمارات العربية. ونص القرار على الآتي "تنشأ لجنة ثلاثية من ممثلين من إمارات البحرين وقطر وأبوظبي لدراسة استيضاحات الخبير الدستوري المساعد بشأن مشروع الميثاق الكامل الدائم لاتحاد الإمارات العربية... وترفع اللجنة نتيجة دراساتها للمجلس الأعلى خلال شهر واحد"(١٦).

وقد قرر القادة أيضاً استشارة الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهوري الخبير القانوني المعهود إليه بإعداد مشروع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد في المسائل ذات الطابع القانوني التي تحال إليه من المجلس الأعلى. ومنح حكام الإمارات التسع، المجلس الاتحادي المؤقت سلطة إصدار قرارات نهائية في الحالات الآتية: القرارات التنفيذية لقرارات المجلس الأعلى، والقرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية بصورة عامة.(١٧)

كما عين الحكام أعضاء مساعدين في المجلس الاتحادي المؤقت، هم السيد جمعة الماجد – عن إمارة دبي والسيد ماجد الفطيم – عن إمارة دبي والسيد مبارك علي الخاطر – عن إمارة قطر(١٨).

في الدورة التي عقدت فيما بين ٢١ – ٢٥ أكتوبر تشرين أول سنة

١٩٦٩ م، تم بالإجماع انتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي رئيساً لذلك الاتحاد لمدة عامين كما انتخب صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس لنفس المدة ظهرت فيما بعد وجهات نظر مختلفة بشأن تكوين الاتحاد التساعي وانتهى الأمر بميل كل من الشقيقتين قطر والبحرين إلى إعلان الاستقلال المنفرد لكل منهما .. وكان زايد الخير حريصاً على عمل المستحيل من أجل التقريب بين وجهات النظر سواء خلال اجتماعات الحكام، أو من خلال أجهزة الإعلام أو من خلال أسفاره ورحلاته.

لم يستسلم زايد الخير إلى اليأس بل على العكس لقد ازداد إيماناً بالهدف وإصراراً على تحقيقه فقد علمه التاريخ أن هناك ضريبة فادحة يتعين على كل صاحب رسالة أن يدفعها راضياً ضريبة الجهد والجهاد والصبر والمعاناة والمثابرة. إن الذين عاشوا بقرب زايد خلال هذه الفترة من مراحل النضال من أجل الاتحاد يعرفون كيف استمد الرجل من الصعاب طاقة أكبر وحوافز متجددة لمواصلة العمل من أجل المبدأ الذي آمن به.[١٩]

في ١٨ يوليو سنة ١٩٧١ م اجتمع حكام الإمارات العربية السبع لإجراء مباحثات تستهدف إيجاد شكل متين للتعاون تحقيقاً لمعنى التكامل فيما بينهم وبحثاً عن الأمن والاستقرار في هذا الجزء من العالم وأهاب زايد الخير بإخوانه الحكام أن يباشروا مباحثات من أجل تحقيق الأمل الذي يضعه شعب الخليج في أعناقهم وقال لهم: (هذه فرصة هيأها الله سبحانه وتعالى لنا فرصة وجودنا اليوم في مكان واحد إن قلوبنا جميعاً عامرة والحمد لله بالأيمان بمبدأ الوحدة فلنجعل إذن من اجتماعنا هذا فرصة تاريخية لتحقيق أملنا المنشود)

وبدأت المباحثات واستجاب الله لدعاء أبناء الخليج، وبارك الله الجهود المخلصة والمؤمنة التي اضطلع بها زايد وأخونه ظهر ذلك اليوم توصل حكام الإمارات إلى القرار التاريخي وتم التوقيع على وثيقة قيام دولة اتحادية باسم (دولة الإمارات العربية المتحدة) لتكون نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الأسرة

من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها من الانضمام إلى الاتحاد في ذلك الوقت[٢٠].

وصدر دستور مؤقت لتنظيم شؤون هذه الدولة، ولكن رأس الخيمة لم تعلن انضمامها في ذلك اليوم إلى الاتحاد ولذلك بدأ مشروع الاتحاد بست إمارات هي أبو ظبي ودبي والفجيرة والشارقة وعجمان وأم القيوين وكان الرجل الذي نذر حياته من أجل هذه اللحظة التاريخية هو أول الموقعين على وثيقة قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وكانت مشاعره تفيض تأثراً في تلك اللحظة.. وخرج من قاعة الاجتماع معالي أحمد خليفة السويدي وزير شؤون الرئاسة في أبو ظبي والعين ليعلن إلى العالم – في بيان تاريخي – مولد دولة الإمارات العربية المتحدة واهتزت أسلاك البرق في كل أنحاء الدنيا معلنة الحدث الكبير وكان النص كما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعونه تعالى واستجابة لرغبة شعبنا العربي فقد قررنا نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة إقامة دولة اتحادية باسم (الإمارات العربية المتحدة) وإذ نزف هذه البشرى السارة إلى الشعب العربي الكريم نرجو الله تعالى أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارة الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور.

خرجت أبوظبي كلها تستقبل زايد الخير عند عودته قادماً من دبي بعد التوقيع على الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة الجديدة.[٢١]

يومها قال زايد الخير للشعب: (إن التوقيع على الدستور المؤقت هو أهم خطوة خطتها الإمارات العربية المتحدة في سبيل تحقيق الاتحاد إن هذا الاتحاد قد أرسي على أسس قوية راسخة تعتبر من أقوى الأسس التي يجب أن يقوم عليها الاتحاد).

ثانياً: عوامل إخفاق الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج

نتناول في هذا المبحث عوامل إخفاق الاتحاد التساعي بين إمارات الخليج من خلال المطالب التالية:

١) العوامل الداخلية والخارجية

علق أحد المراقبين الذين عايشوا ولادة الاتحاد بعد ذلك تعليقاً يفسر هذا الموقف السريع والمفاجيء فكتب يقول: "وإذا جاءت الولادة سهلة فإن حياة الوليد خلال الأربع سنوات التي عاشها كانت حافلة بالزحف البطيء نحو النهاية الحتمية، الفشل، فالحماسة والنية الحسنة والتعاون الذي حفل بها اجتماع حكام الإمارات الأول كانت مصادفة لم تتكرر، فرضتها ظروف الساعة وتهويل الخطر ومفاجأة الإعلان البريطاني بالانسحاب"[٢٢]. لقد تجمعت عوامل داخلية وخارجية عطلت تبلور الإتحاد منها الآتي:

أ- الخلافات الحادة والقبلية بين الحكام، وطموحاتهم في الحفاظ على أكثر قدر من السلطة في إمارتهم.

لقد عقدت بين سنة ١٩٦٨م وسنة ١٩٦٩م أربع دورات للمجلس الأعلى للحكام، الأولى بين ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٨م في أبو ظبي، وانفضت هذه الدورات حيث أن هناك ((خلافاً)) بين الحكام حول خير الطرق الكفيلة بتنفيذ اتفاقية دبي "على أن تكمل الدورة (الأولى) في أبو ظبي في تموز / يوليو"، وذلك لكي يتسنى للحكام إجراء مزيد من المشاورات بغية الوصول إلى اتفاق يكفل البدء في أقرب وقت ممكن في اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع اتفاق دبي موضع التنفيذ على الوجه الصحيح ((وأكملت الدورة الأولى في أبو ظبي بالفعل في الفترة ما بين ٦-٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨م، وعلى الرغم من اتخاذ قرارات اتحادية مهمة في هذا الاجتماع، فإن شقة الخلافات بدأت تتسع، وقد علق مراقب على ما حدث في المؤتمر الثالث الذي عقد في الدوحة)) فكتب: "خلال خمسة أيام من الاجتماعات المتواصلة (للمجلس الأعلى) من سرية

وعلنية ورسمية وغير رسمية، ومن اتصالات في أروقة المجلس والقاعات، شعر حكام الخليج بأن الاتحاد لا يمكن أن يقوم على الطريقة العشائرية التي اعتادوها طوال حقب الزمن الماضية، وأن الرواسب التاريخية الفاصلة بينهم أعمق في الواقع من تصوراتهم وأن الدولة الحديثة لا تبنى بالتأجيل والتسويق والمماطلة"[٢٣]. وتركزت أبرز نقاط الخلاف في:

١- حدود وسلطات الحكومة الاتحادية.

٢- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الاتحادي.

٣- مقر العاصمة الاتحادية.

٤- مبدأ التصويت في المجلس الأعلى.

ب- الظروف الداخلية في المنطقة

أن الظروف الملحة التي جعلت الحكام يسارعون في تلبية نداء الاتحاد بدأت تنفرج بدءاً من نهاية ١٩٦٩م؛ فمن جهة نجد أنه بعد موقف شاه إيران الاحتجاجي على دخول البحرين إلى الاتحاد والذي أوقعها في الجانب الضعيف من أطراف الاتحاد الأخرى والذي وصل إلى قمته في تصريح إيران أثناء مؤتمر الحكام الأول (تموز/ يوليو ١٩٦٨م) والذي جاء فيه أن وجود البحرين وعودتها إلى الإتحاد يعتبران عملا استفزازياً لن نسكت عنه الحكومة الإيرانية، إلا أن تدخل الأطراف الدولية ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وإعطاء وعود للشاه السابق بدور أكبر في الخليج خاصة بعد أن وافقت القوى المحلية على هذا الدور بعد زيارة الشاه للملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨م في الرياض، ثم زيارته للكويت في ١٤ من الشهر نفسه، بعد ذلك تسلسلت الحوادث مما قاد إلى أن تلعب إيران دوراً أبرز في الخليج، في سبيل تنازلها عن المطالبة بالبحرين، وهو تنازل اتخذ شكله الرسمي من خلال لجنة استقصاء بإشراف الأمم المتحدة التي أعلن تشكيلها في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٠م من مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة، وجاءت

توصيتها أن البحرين عربية وشعبها يرغب في الاستقلال. ثم جاء رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م ليزيح من الساحة السياسية العربية المظلة الواقية والدافعة نحو الوحدة.(٢٤)

إلا أن المنافسة الداخلية بين الأمراء كانت العامل الأهم في تعطيل وإلغاء ولادة هذا الاتحاد، فقد توزعت الإمارات منذ البداية إلى قطبين، أحدهما أبو ظبي والبحرين ربما ليس لسبب مباشر إلا وقوفهما ضد القطب الآخر الذي تكون من قطر ودبي وتفرقت الإمارات الصغيرة بين هذين القطبين، وقد حاولت الشارقة أن تلعب دور الموفق.

لقد كانت الخلافات التاريخية بين قطر والبحرين أو الحساسيات بين آل خليفة وآل ثاني هي أصعب من أن تتجاوز، كما أن وجود خلافات بين أبو ظبي ودبي جعلت من قطب دبي قطر المعزز بعلاقة نسب (حاكم قطر وقتئذ كان متزوجاً من إحدى بنات حاكم دبي) يقابله قطب آخر بين البحرين وأبو ظبي(٢٥).

لقد ظهرت قضية الاتحاد وكأنها تتعلق بطبيعة العلاقات بين الحكام منها بحقوق السيادة الوطنية ومصالح أغلبية المواطنين وكانت مشكلة الاتحاد التساعي هي أنه كان محاولة للتوفيق بين امتيازات الأسر التقليدية التي تضخمت في عهد النفط وبين الهيئات الاتحادية التي لابد أن تتكون منها الدولة الحديثة.

كذلك كانت قطر العضو الثاني الذي أنفلت من عقد إعلان دبي التساعي نتيجة لمشاكل داخلية، حيث كان الخلاف الصامت على أشده بين الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ونائبه آنذاك الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي يرى في نفسه الأحقية بالحكم وقد انعكس هذا التنافس الصامت في المباحثات التساعية حيث بدأت قطر تطرح أفكاراً اعتبرت (تعجيزية) للآخرين. هكذا كانت نقاط الخلاف في مشروع الاتحاد التساعي أكبر من نقاط الاتفاق وكان صرف النظر عنه دراماتيكياً، كما كان الاهتمام بالدعوة إليه أول مرة إلا أن سقوطه

جعل مشروع الاتحاد السباعي الآخر يسير حثيثاً إلى الظهور[٢٦].

وقد صدر بذلك قرار مجلس الأمن في ١١ أيار/ مايو سنة ١٩٧٠م ولقد لعب الشعب في البحرين دور إيجابي في هذا الموضوع؛ حيث كانت طموحاته فيما بعد الاستقلال كبيرة. ولقد جسد ذلك البيان الذي أصدره الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين عشية الاستقلال في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١م حول مبررات عدم دخول الاتحاد ومبررات الاستقلال المنفرد، أشار البيان إلى:

"حكومة البحرين في مباحثاتها الطويلة قد ركزت على مبادئ أساسية نادت بها في كل اجتماع.. هذه المبادئ تتركز في وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات.. وهذا كله مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً..."[٢٧].

وبالطبع فإن التجربة اللاحقة في البحرين لمجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً أثبتت الموقف المزايد من قبل الدولة، وبخاصة بعد أن أوقفت التجربة في آب/ أغسطس ١٩٧٥م، وتبين أن السبب الأساسي من أسباب امتناع البحرين عن الدخول في الاتحاد لم يكن في الحقيقة عن قناعة نهائية بأهمية المجلس، إنما كان ذريعة للتخلي عن إعلان دبي.

من ضمن ((الانفراجات)) الأخرى التي سهلت انفراط عقد الموقعين على إعلان دبي هو الانقلاب الذي حدث في سلطنة عمان في تموز/ يوليو ١٩٧٠م، وأتى بالسلطان قابوس بدلاً من والده المتزمت، وكانت هذه الخطوة قد أعدتها بريطانيا من أجل انفتاح عمان ووقف انتشار الثورة في هذا الإقليم المحاذي لإقليم النفط.

يضاف إلى ذلك تبشير حزب المحافظين في بريطانيا أنه في حالة وصوله إلى السلطة سيوقف أو يؤخر الانسحاب البريطاني من الخليج، مما

أضعف من حدة التوتر والقلق الذي كان سائداً بين الحكام، وكان يمثل قوة دافعة وحافزة للدخول في تجارب اتحادية.

٢) المشكلات الدستورية والقانونية التي اعترضت الاتحاد التساعي

اعترضت الاتحاد مشاكل عديدة ازدادت وتعقدت من دورة إلى أخرى أثناء الدورات الأربع لمجلس الحكام، وأثناء انعقاد اللجان المقترحة، وفي توصيات المجلس الاتحادي وفي اجتماع نواب الحكام فاللجان الفنية، ومن هنا سوف نستخلص ثلاث مشكلات أساسية واجهت الاتحاد، ثم نعقبها بأربع مشكلات تولدت أثناء المساعي لحل هذه المشكلات الأولى.

أ- المشكلة الأولى: الشكل الدستوري للاتحاد:

احتدم الخلاف حول كيفية تشكيل الهيئات الإتحادية سواء التنفيذية منها أم التشريعية؛ ففي مجلس الحكام وهو يمثل السلطة العليا، دار جدال عنيف حول ما إذا كانت القرارات تتخذ بالإجماع أو الأغلبية وقد رجح المبدأ الأول، مما يدل على تغلب النزعة الذاتية ولا غرو، فإن المجتمعات السياسية في الخليج هي نتاج تاريخي طويل ومن الصعب التنازل عن أية اختصاصات موروثة[٢٨].

وكان الخلاف أشد عنفاً بصدد تكوين الهيئة التشريعية؛ فقد اقترحت البحرين أن يكون تمثيل الإمارات في المجلس الاستشاري المقترح متناسباً مع عدد السكان، بينما رأت الإمارات الصغيرة أن التمثيل يجب يكون بالتساوي، وهذا الخلاف معروف عند تكوين النظم الإتحادية في مختلف أنحاء العالم، والخلاف الذي حدث بين الولايات الأمريكية الكبيرة والصغيرة معروف أيضاً، ومن المعروف أن الدستور الأمريكي حل هذا الخلاف حلا وسطاً وذلك بجعل الهيئة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس شيوخ تمثل فيه الولايات بالتساوي ومجلس نواب تمثل فيه الولايات حسب عدد السكان[٢٩].

ب- المشكلة الثانية: قضية البحرين:

كانت المشكلة الثانية قضية البحرين ووضعها في الاتحاد، فقد لوحظ أن هناك تكتلاً يحول دون تبوء البحرين لمركزها الطبيعي ضمن نطاق الاتحاد، فعندما اقترح تشكيل وزارة اتحادية لم تمنح البحرين سوى وزارتي التربية والتعليم والصحة بينما تقاسمت الإمارات الأخرى الوزارات ذات الطابع السياسي ومسؤولية الأمن، وبعبارة أخرى الوزارات التي لها مركز حساس في الاتحاد، حيث كانت المطالب الإيرانية ما زالت قائمة اثناء المحادثات في الدورات الأربع، وبالرغم من ذلك تطلع ممثلو البحرين إلى عقد أحد المؤتمرات في بلادهم، إلا أن بعض الامارات اعتبرت هذا العمل تحدياً لإيران أو الجارة المسلمة كما سماها بعضهم، ولذلك أثروا عدم المواجهة، فتنقلت المؤتمرات ما بين الدوحة ودبي وأبو ظبي وتجاهلوا البحرين فكان ذلك وضعاً شاذاً[٣٠].

ت- المشكلة الثالثة: اختيار العاصمة:

وهي التي تجلت في المؤتمر الثاني بالدوحة والخاصة باختبار العاصمة الاتحادية، فقد اقترحت البحرين وأبو ظبي اختيار عاصمة البحرين أو قطر أو دبي أو أبو ظبي عاصمة اتحادية ظاهرياً، لكن الواقع أن كلا من البحرين وأبو ظبي وقطر تريد لعاصمتها أن تكون عاصمة للاتحاد، ثم تقدمت قطر ودبي باقتراح ثان، وهو اختيار منطقة محادية صحراوية بين أبو ظبي وقطر ودبي تدعى (وادي الموت) لبناء عاصمة اتحادية حديثة، وهذا المشروع يكلف أموالاً طائلة تقدر ب (٥٠٠) مليون دينار فضلاً عن تضييع الوقت، كما أن المنطقة الجديدة بعيدة عن العمران، وهذا ما دعا البحرين بالفعل إلى تقديم المنامة عاصمة للاتحاد؛ لما تشتمل عليه من مؤسسات حديثة يمكن أن تشغلها الدوائر أو الوزارات الاتحادية إلا أنه رجح فيما بعد الاختيار الثاني واختيرت أبو ظبي عاصمة مؤقتة.[٣١]

ولم تكن هذه المشكلات الثلاث هي التي واجهت الاتحاد فحسب، وإنما أضيفت إليها قائمة أخرى مكونة من أربع مشاكل أثيرت، الأولى أثناء عقد لجنة

الميزانية المنبثقة عن اجتماع نواب الحكام، أما الثلاث الأخرى فقد اعترضت سبيل الوفد المشترك للمساعي السعودية الكويتية وقدم بشأنها مقترحات، وسنعرض أولاً الملابسات التي نشأت فيها على المشكلات المتفرعة.

أ- اجتماع نواب الحكام[٣٢]

لم تقتصر مساعي تكوين الاتحاد على اجتماعات الحكام، بل عقدت اجتماعات فرعية مثلت فيها الإمارات بواسطة نواب الحكام، فاجتمع النواب في إمارة أبو ظبي بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٠م، وذلك لتذليل بعض العقبات التي تقف حائلاً دون اجتماع خامس للحكام بعد اجتماعهم الرابع والذي انفض فجأة بسبب اقتحام المندوب البريطاني قاعة الاجتماع في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٦٩م. ومما جاء في المذكرة البحرينية التي قدمت في هذا الاجتماع ما يلي: "أن اتحاد الإمارات قد مضى عليه ما يزيد على سنتين ولم يكمل شكله القانوني لإعلان دولة اتحادية فيدرالية أو حكومة اتحادية مركزية ذات كيان وشخصية قانونية؛ حيث أن المجلس المؤقت والأجهزة واللجان المتفرعة قد استنفذت على أكمل وجه مهامها لاستكمال دراسة التشريعات والأنظمة"[٣٣] إذن تدعو البحرين إلى تكوين حكومة اتحادية بالشكل القانوني الذي أكدت عليه اتفاقية دبي بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨م. وقد توصل نواب الحكام في اجتماعهم إلى تشكيل لجنتين:

١) لجنة خاصة بوضع الميزانية الإتحادية.

٢) لجنة فنية لدراسة الدستور الاتحادي.

أما لجنة الميزانية الاتحادية فقد عقدت اجتماعها في البحرين في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٠م وتوصلت إلى تقدير ميزانية اتحادية تعادل (١٩) مليون دينار بحريني منها (٩) ملايين للدفاع. وتبلغ مساهمة كل إمارة في هذه الميزانية ١٠% من دخل تلك الإمارة من النفط والعائدات الأخرى[٣٤].

أما بخصوص اللجنة الثانية وهي اللجنة الفنية والمخولة بوضع دستور

اتحادي، فقد عكفت على دراسة مشروع الدستور المؤقت الذي خرجت ووضعته لجنة الدستور المكونة من ثلاثة خبراء عن البحرين وقطر وأبو ظبي، إلى جانب المشروع الآخر الذي وضعه الخبير الدستوري وحيد رأفت، مما جعلها تتوصل إلى صيغة ثالثة وجديدة مقتبسة من المشروعين السابقين، وهذه الصيغة مكونة من ١٥٣ مادة

٣) المشكلات الرئيسية ذات الطابع التنظيمي

مشاكل الإتحاد الرئيسية وهي[٣٥]:

١) عاصمة الإتحاد.

٢) التصويت في المجلس الأعلى.

٣) التمثيل النسبي في المجلس الاستشاري.

أ- الاجتماع الثاني لنواب الحكام:

لقد واصل نواب الحكام اجتماعهم للمرة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠م ولم يكن الاجتماع الثاني أكثر قدرة على حل المشكلات التي اعترضت الإتحاد، بالرغم من أن (William Luce) الممثل الشخصي الوزير خارجية بريطانيا في الخليج أبدى نشاطاً ملحوظاً في جولته الأولى التي قام بها في الفترة التي سبقت انعقاد الاجتماع الثاني لنواب الحكام (آب/ أغسطس إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠م) فلابد لنا من أن نتحدث عن جولات (William Luce) ومقترحاته بشأن هذه المشكلات[٣٦].

ب- مقترحات William Luce:

١) العاصمة: أقترح William Luce أن تكون العاصمة الدائمة للاتحاد موضع دراسة جديدة من قبل الإمارات، (دون الاعتماد على مشروع بناء عاصمة تقع في الحدود بين أبو ظبي ودبي) وهذا الاقتراح بمثابة محاولة إذابة المشكلة.

٢) المجلس الاستشاري: أما بشأن المجلس الاستشاري، فقد اقترح

William Luce أن يشمل ٤١ عضواً بدلاً من ٣٦ عضواً، بمعنى إضافة ممثلين إثنين للإمارات الأربع الكبيرة، وتلك الإمارات هي: البحرين، أبو ظبي، قطر، ودبي. وتبقى رأس الخيمة والشارقة بأربعة ممثلين، أما ممثلو الإمارات الصغيرة وهي أم القيوين الفجيرة وعجمان فيصبح ثلاثة بدلاً من أربعة. وقد وافقت على اقتراحه هذا الإمارات الكبيرة، بينما لم يجد قبولاً من الإمارات الصغيرة.

٣) قاعدة الإجماع: اقترح William Luce وسيلة للخروج من مشكلة الإجماع، وهي أن تبقى قاعدة الإجماع سارية عند التصويت على أي قرار في المرة الأولى، فإذا لم تتم الموافقة التصويت عليه وفي هذه الحالة يؤخذ الرأي بالأغلبية، على أن تكون أصوات الإمارات الأربع من ضمن هذه الأغلبية، وقد رفضت الإمارات الخمس الباقية هذا الاقتراح لأنه بمثابة حق الفيتو للإمارات الكبيرة.

والحقيقة أن مهمة ممثل وزير خارجية المملكة المتحدة الخاصة بوضع حلول للعقبات التي واجهت مشروع الاتحاد لم يكتب لها النجاح إلا أن ذلك لا يعني نهاية المطاف بالنسبة لجولات William Luce، فقد واصل جهوده وجولاته بعد المساعي الكويتية – السعودية بجولتين استطلاعيتين إلى المنطقة.

ت- المساعي السعودية الكويتية:

على أثر فشل أو عدم التوصل من قبل المندوب البريطاني إلى حل بشأن المشكلات العائقة لقيام الاتحاد، جددت كل من السعودية والكويت مساعيها للتوفيق بين وجهات النظر، وقد بدأ الوفد جولاته في الفترة ما بين ١٦-٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١م برئاسة وزيري خارجية البلدين وقد شملت زياراته الإمارات التسع الأعضاء في الاتحاد المقترح، وبعد المباحثات التي أجراها سافر الوفد إلى كل من السعودية والكويت، ثم تقدم فيما بعد بسبعة مقترحات في زيارته أو جولته للمرة الثانية.[٣٧]

ث- المقترحات السعودية – الكويتية:

تناول وفد المساعي مقترحات أربعة بشأن المشكلات الرئيسية التي اعترضت الاتحاد، وهذه المشكلات هي: التصويت، العاصمة، التمثيل في المجلس النيابي أو الإستشاري، ثم إسهام الإمارات في ميزانية الإتحاد. كما أضيفت ثلاث مسائل أخرى لم تكن خلافية في الأصل، وإنما أثيرت أثناء المناقشات وهي:

١- توحيد القوات المسلحة

٢- شؤون الجمارك

٣- التمثيل في المنظمات الدولية.

وقد تقدم الوفد في جولته الثانية بسبعة مقترحات لحل هذه المشكلات السبعة، وهذه المقترحات هي:

ج- مشكلة التصويت:

اقترح الوفد تعديل المادة (١٤٩) من الدستور والخاصة بالتصويت الإجماعي على القرارات على أن تصدر قرارات المجلس أثناء اجتماعاته وإن لم يصدر بها قرار لأمر ما تترك خلال شهر، فإذا أقرها المجلس عند ذلك بسبعة أصوات ضد صوتين أقرت النتائج. أما قرارات المجلس بشأن المسائل المطروحة، فتصدر بأغلبية الثلثين وتحدد اللائحة الداخلية هذه المسائل[٣٨].

ح- التمثيل في المجلس الإستشاري:

يشكل هذا المجلس من ٤ مواطنين عن كل إمارة كما هو مذكور في المادة (١٤٥) من الدستور المؤقت للفترة الانتقالية، كما يدعو الوفد إلى إجراء إحصاء رسمي، على أن تأخذ نتيجته بعين الاعتبار، وبالحقيقة فإن البحرين بادرت في إجراء إحصاء سكاني في آذار/ مارس ١٩٧١.[٣٩]

خ- العاصمة:

لقد نصت المادة (٩) من الدستور المؤقت على ثلاث نقاط بشأن

العاصمة[٤٠] إلا أن الوفد المشترك تقدم باقتراح وسط يضع المذكورة بشكل آخر: "عاصمة الاتحاد هي المقر الدائم لجميع سلطاته وميثاقه وأجهزته، ويحدد الدستور الدائم للاتحاد تلك العاصمة وكل ما يتعلق بها، ويختار النجلس بقرار منه العاصمة المتحدة" ويضيف الاقتراح غلى إبقاء "أبو ظبي" عاصمة مؤقتة لفترة الانتقال.

١) الميزانية الاتحادية:

الإسهام الذي اقترحه الوفد تعديلاً للمادة (١٢٨) من الدستور المؤقت والداعية إلى تخصيص نسبة معينة من موارد الإمارات السنوية لتغطية نفقات الاتحاد وبالقدر الذي يحددها قانون الميزانية. غير أن الوفد اقترح الإسهام مراعات لدخل كل إمارة ولعدد سكانها، لأن لجنة الميزانية اقترحت ١٠% من دخل كل إمارة فمعنى ذلك أن تساهم أبوظبي وحدها ب (٧,٥) مليون دينار من (١٩) مليون دينار خصصت كميزانية اتحادية.[٤١]

د- الجيش الاتحادي:

أما بخصوص الجيش الاتحادي والسياسة الدفاعية، فقد اقترح الوفد تعديل المادة (١٤٣) من الدستور المؤقت والخاصة بحق الإمارات في الاحتفاظ بقوات مسلحة فيصبح من حق الاتحاد فقط إنشاء قوات مسلحة، أما الإمارات فيحق لها إنشاء قوة أمن داخلية[٤٢].

ذ- السيادة الإتحادية على الموانئ والجمارك:

نصت المادة (١٣٠) من الدستور المؤقت على إعطاء الاتحاد السيادة على الموانئ والجمارك، وقد أضاف الوفد إلى هذه الاختصاصات اختصاصات أخرى تتعلق بالتنظيم والاستيراد والمياه الإقليمية واستغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة وشؤون الطيران، وأن تنزع هذه السيادة من الإمارات منفردة لتشرف عليها السلطة الإتحادية.

ر- انفراد الاتحاد بالخارجية والعلاقات الدولية:

لقد رأى الوفد تعديلاً للمادة (١٢٤) والتي تعطي بموجبها الأعضاء الحق في الانضمام إلى المنظمات الفنية الدولية كالأوبك وغيرها، بحيث يصبح التمثيل للاتحاد. ولا يجوز التمثيل الفردي وبحيث تصبح للإمارات الحق في عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية ومحلية لا تتعارض مع مصالح الاتحاد(٤٣).

هذه هي النقاط الرئيسية في المقترحات الكويتية – السعودية، ويلاحظ أنها جاءت بمثابة تأجيل لحل حاسم لأهم النقط الخلافية وتركزت المقترحات حول الفترة الانتقالية وتركت البت في الخلافات لما بعد صدور الدستور الدائم.

ومما سبق نتوصل إلى الآتي:

١) بالنسبة للاقتصاد، فقد وضع قادة الاتحاد التساعي خلال قمتهم بالدوحة في أكتوبر عام ١٩٦٨، أعينهم عليه باعتباره محركاً أساسياً يمكن أن يساعد في تحقيق أمرين بالغي الأهمية، الأول: تشييد بنية اقتصادية حديثة تلبي احتياجات شعوب المنطقة لجني ثمار النفط، طالما أن الغرض من الوحدة – بعيداً عن الأيديولوجيا – كان هو رفاهية المواطنين بالأساس الذين كانوا في أمس الحاجة للخدمات الأساسية من مرافق عامة وتعليم وصحة وفرص عمل ومستوى معيشي لائق، في مجتمعات تريد الانعتاق من ظروف تاريخية فرضت عليها لسنوات طويلة وحالت بينها ومكتسبات الحداثة. والثاني: الإسراع في عملية الوحدة وتمتين أواصرها ودعم أركانها بدمج الإمارات التسع في شبكة واحدة من المصالح والمنافع الاقتصادية التي يستفيد منها جميع الأطراف على كل المستويات.

٢) أن دولة الإمارات أصبحت ركناً من أركان السياسات التي نشأت على الاتحاد فأصبحت من إحدى الدول المتطورة والساعية نحو التقدم.

٣) أهمية الاتحاد ودوره الفعال في لم الصفوف وتوحيد الرأي والسمو بمكانة المجتمع الاتحادي.

٤) والدور الهام الذي قام به صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في رفع راية الاتحاد وتوحيد الرأي وضم الإمارات تحت راية الاتحاد.

٥) ومكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بعد الإنجازات التي تمت في ظل الاتحاد.

٦) مسيرة الاتحاد هي مسيرة نبيلة ومشرفة يعتز بها كل مواطن وكل عربي ومسلم في هذا الوطن ويسمى كل مجتمع لأن يصل إلى ما وصلت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعليه نرى انه من المناسب القيام بالآتي:

١) التأكيد على الوحدة العربية كهدف عربى شامل وفى سبيل تحقيقه ينبغى أن يتكاتف الجميع فى سبيل استمراره ونموه.

٢) الحفاظ على وحدة الإمارات العربية كإطار مرجعى مفيد فى تعزيز التعاون الإقليمى بين دول مجلس التعاون الخليجى فى مجال الدفاع وغيره من المجالات.

٣) القضاء على أى صعوبات من شأنها تؤثر على مسألة المساواة بين الإمارات على مستوى التصويت فى المجلس الأعلى دون الأخذ بنظر الاعتبار والإمكانات الاقتصادية والبشرية لكل إمارة.

٤) الاستفادة من أسباب إخفاق الاتحاد التساعي في بيان أوجه الاختلاف بين الاتحاد التساعي والاتحاد السباعي.

٥) زيادة البحوث والدراسات المتعلقة بأسباب إخفاق الاتحاد التساعي.

٦) تعزيز الدراسات التاريخية الخاصة بالاتحاد التساعي.

الهوامش:

(١) خالد بن محمد مبارك القاسمي: التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة – الدار العربية للموسوعات – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩م – ص١٨١ إلى٢٥٧

(١) مصطفى عبد القادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، بغداد، ١٩٨٧م، ص٥٠.

(٢) علي ثابت صبري : الإمارات من الشتات إلى الاتحاد ، دار الكتب والدراسات العربية ، الإسكندرية – مصر – الطبعة الأولى – ٢٠١٥م – ص٧٣

(٣) إبراهيم عبد الكريم محمد: البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م، ص٤٥.

. صحيفة أمريكية في فترة الوجود البريطاني في منطقة الخليج

(٤) د. خالد بن محمد مبارك القاسمي : مرجع سابق – ص١٨١

(٥) فاطمة الحاج عبد الله محمد الحبروش، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح، من مطلع القرن العشرين وحتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة توثيقية،٢٠١٧، ص (٩١

(٦) ((هارولد ويلسون)) رئيس وزراء بريطانيا في فترة الوجود البريطاني في منطقة الليج العربي، سليم اللوزي: رصاصتان في الخليج، منشورات مجلة الحوادث، بيروت١٩٧١م، ص٢٥.

(٧) إسلام السنهوري، اليوم الوطني للإمارات، تاريخ لا ينسى، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص (٣٩

(٨) سيد نوفل: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، القارة، ١٩٦٠م، ص٩٥.

(٩) مصطفى عبد القادر النجار: مرجع سابق، ص٥٠.

(١٠) إبراهيم عبد الكريم محمد: مرجع سابق، ص٤٥.

(١١) عبد الأمير محمد أمين: المصالح البريطانية في الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد ١٩٧٧م، ص٤٠.

(١٢) شمسة حمد العبد الظاهري، إمارات الساحل المتصالح، ١٩٠٠ – ١٩٧١، رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية، نشر بواسطة المركز الوطني للوثائق والبحوث، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص ٢٥

(١٣) نجم الدين عبد الله حمودي، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرات ودراسات، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ١٦٥

(١٤) وضع ومشاكل الدول الصغيرة جدا، الأمم المتحدة. معهد التدريب والبحوث، السلسلة رقم ٣، نيويورك، ١٩٦٩.، ص ١٤

(١٥) على ثابت صبري، الإمارات من الشتات إلى الاتحاد، تاريخ التجربة الاتحادية، دار الكتب والدراسات العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص١٧٦.

(١٦) وثيقة تاريخية: "العلاقات بين أبو ظبي ودبي: من إس جيه نوتال، الوكالة السياسية البريطانية، أبو ظبي، ٢٤ أغسطس ١٩٦٧، إلى إتش جي بلفور – بول، البحرين.

(١٧) العلاقات بين أبو ظبي ودبي ، لامب، الوكالة السياسية البريطانية أبو ظبي، ٢٩ يوليو، إلى السير ستيوارت كروفورد، البحرين.

(١٨) وزارة الخارجية ٨٤٨/٨. سجل محادثة بين المقيم السياسي وحاكم أبو ظبي في أبو ظبي في ٣٠ يناير ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره.

(١٩) وزارة الخارجية ١٣٦/٨. سجل الخلاف بين وزير الخارجية والشيخ زيد بن سلطان حاكم أبوظبي في الساعة ١٥/١٥ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٦٨

(٢٠) محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣) . ص٥٤

(٢١) خصباك شاكر: دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية بغداد ١٩٧٧. ص١٢٧

(٢٢) وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م، الكويت، جامعة الكويت، منشورات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩م.

(٢٣) الأنباء – الكويت، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨م، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩م.

(٢٤) جمال زكريا قاسم: "الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها"،

(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ١٩٨٦.ص٩٧

(٢٥) رمضان بطيخ: تطور الفكر السياسي والدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة، (مؤسسة العين للإعلان والتوزيع والنشر، د. ت.).

(٢٦) روز ماري: المشيخات المتصالحة، من ملفات مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي، د. ت.

(٢٧) القبس، الكويت، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١م.

(٢٨) د. ك. ج. نبيلون: أبوظبي وساحل عمان في موكب التطور، ترجمة محمد أمين عبد الله.

(٢٩) سالم بن حمود السيابي: إيضاح المعالم في تاريخ القواسم، المطبعة التعاونية دمشق، ١٩٧٦.ص٢١٩

(٣٠) خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه و حاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢م، ص٧٠.

(٣١) عبد الرحمن غنيم ومحمد إبراهيم الشاعر: الاستارتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دمشق ١٩٧٨م، ص٩٠-٩٧.

(٣٢) مذكرة البحرين في مؤتمر نواب الحكام، المصدر: مجلة "هنا البحرين" عدد تموز/ يوليو ١٩٧٠م.

(٣٣) اجتماع نواب الحكام، المذكرة البحرينية، المصدر: مجلة "هنا البحرين" عدد تموز/ يوليو ١٩٧٠م.

(٣٤) خالد بن محمد مبارك القاسمي : مرجع سابق،– ص١٩٣

(٣٥) عبد المالك التميمي: الخليج العربي والمغرب العربي، (دار الشباب للنشر، الكويت، ١٩٨٦م)، ص١٧.

(٣٦) صبري الهيتي: الخليج العربي، (منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ١٩٧٨م)، ص١٣١.

(٣٧) محمد عبدو محجوب: الأنثروبولوجيا السياسية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م)، ص١١٢.

(٣٨) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، (مكتبة الآنجلو المصرية، القاهرة،

١٩٨٣م)، ص٢٩٢.

(٣٩) يحيى رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٣م)، ص٤٤.

(٤٠) المادة ٩ من الدستور:

(١) يكون المقر المؤقت للاتحاد بأبو ظبي.

(٢) ينشأ المقر الدائم للاتحاد في منطقة تضمها للاتحاد إمارتا أبو ظبي ودبي على الحدود بينهما.

(٣) تشكل لجنة من الفنيين لتحديد أنسب نقطة بالمنطقة على الحدود بين إمارتي أبو ظبي لإقامة المقر الدائم للعاصمة.

(٤١) علي ثابت صبري : مرجع سابق، ص٧٣

(٤٢) علي ثابت صبري : المرجع السابق، ص٧٣

(٤٣) أمل الزياني: البحرين ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، أطروحة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، ص١٦١ – ١٦٧.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق العربية المنشورة.

- العلاقات بين أبو ظبي ودبي: من إس جيه نوتال، الوكالة السياسية البريطانية، أبو ظبي، ٢٤ أغسطس ١٩٦٧، إلى إتش جي بلفور – بول، البحرين
- العلاقات بين أبوظبي ودبي من في. لامب، الوكالة السياسية البريطانية أبو ظبي، ٢٩ يوليو، إلى السير ستيوارت كروفورد، البحرين.
- وزارة الخارجية ٨٤٨/٨. سجل محادثة بين المقيم السياسي وحاكم أبو ظبي في أبو ظبي في ٣٠ يناير ١٩٦٨، مرجع سبق ذكره.
- وزارة الخارجية ١٣٦/٨. سجل الخلاف بين وزير الخارجية والشيخ زيد بن سلطان حاكم أبوظبي في الساعة ١٥/١٥ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٦٨
- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م، الكويت، جامعة الكويت، منشورات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩م.

ثانيًا: الوثائق الأجنبية غير المنشورة

1) ***U. K. N. A.S*** *- .N- N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***
2) ***U. K. N. A.S*** *- .N- N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/***
3) ***U. K. N. A.S*** *- .N- N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***
4) ***U. K. N. A.S*** *- .N- N B .T 10/2/1(* ***FCO 8/1234****-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***
5) *1 – 1* ***U. K. N. A.S*** *- .N- N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***
6) ***U. K. N. A.S*** *- .N- N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).*

1968/01/01-1969/12/31

7) ***–U. K. N. A.S*** *- .N– N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***

8) ***–U. K. N. A.S*** *- .N– N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***

9) ***–U. K. N. A.S*** *- .N– N B .T 10/2/1 ،(FCO 8/1234-B).* ***1968/01/01-1969/12/31***

ثالثًا: الرسائل العلمية:

- أمل الزياني: البحرين ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، أطروحة ماجستير، كلية السلطان قابوس، سلطنة عمان، ص١٦١ – ١٦٧.

رابعًا: المراجع العربية:

- إبراهيم عبد الكريم محمد: البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م
- اجتماع نواب الحكام، المذكرة البحرينية، المصدر: مجلة "هنا البحرين" عدد تموز/ يوليو ١٩٧٠م.
- إسلام السنهوري، اليوم الوطني للإمارات، تاريخ لا ينسى، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥،
- خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه و حاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢م،
- خالد بن محمد مبارك القاسمي : التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة ـــ الدار العربية للموسوعات – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩م
- خصباك شاكر: دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية بغداد ١٩٧٧.

- رمضان بطيخ: تطور الفكر السياسي والدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة، (مؤسسة العين للإعلان والتوزيع والنشر، د. ت.).
- روز ماري: المشيخات المتصالحة، من ملفات مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي، د. ت.
- سالم بن حمود السيابي: إيضاح المعالم في تاريخ القواسم، المطبعة التعاونية دمشق، ١٩٧٦.ص٢١٩
- سليم اللوزي: رصاصتان في الخليج، منشورات مجلة الحوادث، بيروت١٩٧١م،
- سيد نوفل: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، القارة، ١٩٦٠م
- شمسة حمد العبد الظاهري، إمارات الساحل المتصالح، ١٩٠٠ – ١٩٧١، رؤية وثائقية من أرشيف الوثائق البريطانية، نشر بواسطة المركز الوطني للوثائق والبحوث، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠١٠
- صبري الهيتي: الخليج العربي، (منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ١٩٧٨م)،
- صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، (مكتبة الآنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م)،
- عبد الأمير محمد أمين: المصالح البريطانية في الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد ١٩٧٧م،
- عبد الرحمن غنيم ومحمد إبراهيم الشاعر: الاستارتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دمشق ١٩٧٨م،
- عبد المالك التميمي: الخليج العربي والمغرب العربي، (دار الشباب

للنشر، الكويت، ١٩٨٦م)،

- على ثابت صبري، الإمارات من الشتات إلى الاتحاد، تاريخ التجربة الاتحادية، دار الكتب والدراسات العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٦–
- فاطمة الحاج عبد الله محمد الحبروش، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح، من مطلع القرن العشرين وحتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة توثيقية،٢٠١٧،
- ك. ج. نبيلون: أبوظبي وساحل عمان في موكب التطور، ترجمة محمد أمين عبد الله.
- محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣)
- محمد عبدو محجوب: الأنثروبولوجيا السياسية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م)،
- مذكرة البحرين في مؤتمر نواب الحكام، المصدر: مجلة "هنا البحرين" عدد تموز/ يوليو ١٩٧٠م.
- مصطفى عبد القادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، بغداد، ١٩٨٧م،
- نجم الدين عبد الله حمودي، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرات ودراسات، الطبعة الأولى ٢٠٠٤
- وجمال زكريا قاسم: "الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار في تجزئتها"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ١٩٨٦.
- يحيى رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٣م)